التجارة بين دمياط والقدس في العصر العثماني

د. رضا أسعد شريف

مقدمة

لعل دراسة تاريخ العلاقات بين مصر والقدس عامةً ومـــدينتي القدس ودمياط خاصةً من أقـــل الدراسات التي حظيت باهتمـــام الباحثين العرب والأجانب عامةً، ولا يعود ذلك إلى ندرة مصادرها الأصلية فقط بقدر مـــا يعـــود في المقام الأول لصعوبة البحث عـــن مادتها في مصادرها الأرشيفية.

ومن ناحية أخرى فإن القدس بالنسبة للمسلمين جزء من عقيدتهم وركن من ثوابتهم، فقد وصفها القرآن في أكثر من موضع بأنها مقدسة ومباركة، وانطلاقاً من أنها قضية كل مسلم، وبناءً على اختيارها عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٩ م فقد تم إعداد

هذا البحث المتواضع من منطلق أن من واجب كل من يملك شيئا أن يقدمه لهذه المدينة المقدسة؛ لذلك فإن تسطير هذه الكلمات الغرض الرئيس منها توصيل فكرة إلى من يقرأها مفادها أن المقدسيين كان لهم تأثير اقتصادي وثقافي وغيرها من التأثيرات على مدن مجاورة، وأن من يحاول التأثير فيهم سلبيًّا ويعتقد أنه سوف يطمس هوية مدينتهم العربية الإسلامية المقدسة فإن محاولاته ــ وإن حققت نجاحًا جزئيًا ــ سوف تبوء بالفشل الذريع في نهاية المطاف.

إشكالية الدراسة

تحاول الدراسة معرفة طبيعة دور المقدسيين في ترويج التجارة بين دمياط والقدس خاصةً تجارة الصابون، وهل كانت لديهم وسائل استخدموها لترويج تجارتهم في ظل ظروف وأوضاع معينة محيطة بهم؟ وهل كانت لديهم المهارة في ابتداع أساليب ما للمحافظة على مصالحهم وثرواتهم من أطماع هذا وذاك؟.

ولعل أبرز إشكالية مطروحة هل كان لدى التجار المقدسيين وعي بكيفية تكوين الشبكات التجارية التي دعمت التجارة بين المدينتين في الوقت الذي يميل فيه البعض للتقليل من دور الشبكات التجارية الكبيرة المتشعبة في مختلف المناطق آنذاك؟.

مصادر الدراسة

تشكل الوثائق العمود الفقري لأي دراسة تاريخية لاسيما الدراسات المتعلقة بتاريخ العصر العثماني، فهي تكشف عن جوانب عديدة مازالت غامضة حتى الآن، كما تقدم معلومات لا تتوفر في المصادر التاريخية الأخرى التي غالبًا ما تركز في حديثها على الأحداث اللافتة للانتباه دون سواها، وتعتمد الدراسة بشكل كبير على سجلات المحاكم الشرعية، فهي دراسة قائمة على الوثائق في المقام الأول والأخير.

وتستقى الدراسة غالبية مادتها العلمية من سجلات محكمة دمياط، حيث تعد دمياط وضواحيها العمود الفقري لدراسة نشاط المقدسيين بحكم قرب مدينتهم الجغرافي من دمياط، وتعتمد الدراسة أيضًا على بعض سجلات محاكم القاهرة وغيرها، بجانب بعض الدراسات الحديثة التي ذكرت بعض الجوانب عن نشاط المقدسيين بدمياط.

دمياط ونشاط المقدسيين

كان لموقع دمياط المتميز ورواج نشاطها في جميع قطاعات الإنتاج بجانب كثافة إنتاج ضواحيها له انعكاس واضح في اكتسابها مكانة متميزة جذبت العديد من التجار من مختلف الجنسيات، وهذه المكانة المتميزة لدمياط يرجع الفضل فيها للمنصورة، فارسكور، المترلة، شربين وغيرها من المناطق المجاورة التي ألقت بغالبية طاقتها الإنتاجية في سوق دمياط الذي كان غاية التجار الراغبين في البيع والشراء من مختلف المناطق داخل البلاد وخارجها على حدٍ سواء، حيث لعب النيل دورًا كبيرًا في تسهيل الاتصال بين مناطق الإنتاج السابقة الذكر ودمياط، بجانب الطرق البرية خاصةً في حالة قرب المسافة من دمياط.

وعلى الجانب الآخر فإن إطلال دمياط على البحر المتوسط كان مصدر جذب للتجار الأجانب، وقد يسر ذلك من عمليات التصدير لبلاد الشام القريبة منها والتي اعتمدت على سوق حبوب دمياط، كما أن الذي جعلها وجهة التجار خاصةً الشوام ومنهم المقدسين هو قربها منهم وتوافر جميع مقومات السوق من قوى بشرية عملت في جميع قطاعات الإنتاج والأنشطة المهنية المعاونة لها، وهكذا كان لرواج التجارة بدمياط أثر كبير في ثراء المدينة وإكسابها طابع الحيوية والنشاط على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً اقتضت الضرورة إنشاء عدد كبير من الحواصل

لاستيعاب الطاقة الإنتاجية الكبيرة الواردة للمدينة من المناطق المجاورة، ونتيجة لذلك استثمر بعض التجار المقدسيين أموالهم في بناء عدد من الحواصل وقاموا بتأجيرها للتجار الوافدين للمدينة خاصةً الشوام[١].

مجالات الاستثمار التجاري للمقدسيين

تحاول هذه النقطة إلقاء مزيدٍ من الضوء على مجالات الاستثمار من قبل المقدسيين ودورهم في ترويج التجارة بين دمياط والقدس الشريف، فهناك أكثر من نمط للاستثمارات بكافة أشكالها من قبلهم، في محاولة لتنويع الاستثمار في مجالات مختلفة تجمع بين جميع قطاعات الإنتاج، ومدى نجاحهم في تغيير مجالات الاستثمار وفقًا لمقتضيات السوق، وهناك أيضًا ظروف استهلاكية معينة شجعت على ظهور أنماط إنتاجية وتجارية أخرى دون غيرها، وقد ارتبط ذلك في حقيقة الأمر بزيادة الطلب الداخلي والخارجي على سلع تم إنتاجها بالمدينتين (كالأرز في دمياط والصابون في القدس)، حيث كانت التحولات الإنتاجية آنذاك مرتبطة في المقام الأول بتكثيف التجار لنشاطهم بإنتاج سلع معينة زاد الإقبال عليها من جانب الولايات العثمانية وارتباطًا بظروف أخرى خارج نطاقها، حيث ارتبطت التطورات الاقتصادية في دمياط والقدس بما كان يجرى في إطار الدولة العثمانية وعالم البحر المتوسط، فمن المعروف أن ما يحدث في منطقة ما يتردد أصداؤه في غيرها من المناطق، وقد انعكس هذا الطلب إيجابًا في بعض السنوات وسلبًا في سنوات أخرى على تجارهم وبالتالي على ثرواهم، وهناك علاقة وطيدة بين هذه الأشكال والأنماط المختلفة ارتباطًا بتنوع مجالات الاستثمار في العقارات وغيرها بدمياط؟.

كما كان لديهم وعي بتنويع فرص استثمار الفائض في المجالات الأكثر ربحًا، وبعبارة أخرى تدوير رأسمالهم وربطه بالاقتصاد الداخلي والخارجي، كما لجأوا

لأساليب ساعدت بشكل فعال على سرعة تنامي ثرواتهم، كتنويع مجالات الاستثمار والدخول في شركات، بالإضافة للتنافس بينهم في المجال التجاري الذي انعكس بشكل كبير على ثرواتهم، بالإضافة أيضًا لعامل المصاهرة بينهم وبين العائلات التجارية الثرية بدمياط والقدس، بجانب الاستعانة بأرباب الخبرة والمهارة واستخدام أفراد آخرين للقيام بالأعمال المتشعبة، وتفعيل دور المشاركات التجارية بين الأفراد والجماعات وانعكاسها على نشاطهم الإنتاجي إيجابًا وسلبًا، كما كان لديهم وعي بسبل تنمية رءوس أموالهم من خلال القروض بكافة أشكالها، والتي زادت من نشاطهم التجاري وبلغت في بعض الحالات ٦٥ قرش فضة[٢].

ومن الأهمية بمكان دراسة نشاط بعض التجار المقدسيين الذين تولوا وظائف دينية وفرت لديهم مصادر مختلفة لتكوين ثروات من خلال ثيابهم الدينية، منها على سبيل المثال العمل في المساجد والإشراف على الأوقاف وبعض المنشآت التعليمية الصغيرة بدمياط، أو ما جلبته المنشآت والمزارات الدينية المهمة بالمدينة للمشرفين عليها من أشياء مادية ذات قيمة، خاصةً في فترة المناسبات الدينية التي استغلوها في تجميع ثروات أعادوا استثمارها في مشاريع إنتاجية وتجارية تعود بالفائدة عليهم، حيث كان لوجود المقدسيين الدائم في دمياط وعمل بعضهم كوكلاء للتجار بالقدس أثره الواضح في اندماج بعضهم في النشاط التجاري والشئون الدينية في دمياط مثل الشيخ سليمان بن الشيخ شهاب الدين أحمد المقدسي الشافعي الذي تولى مهام دينية في الجامع العتيق، وهو من أقدم المساجد في دمياط؛ مما يدل على مدى ما تمتع به بعض المقدسيين من نفوذ في المدينة[٣].

ومن ناحية أخري يعد المقدسيين من التجار البارزين الذين أقاموا في دمياط وبرز لهم نشاط ملحوظ ساهموا به في رواج النشاط التجاري بين دمياط من ناحية والقدس من ناحية أخرى، حيث كان لهم دور فعال في تبادل سلع المدينتين، ويتضح

من خلال استقراء الوثائق الخاصة بنشاطهم أنهم كانوا غالبًا ما يقيمون قريبًا من المناطق الحيوية بالمدينة كأسواق الحبوب والمنشآت الصناعية لسهولة مزاولة نشاطهم.

ويتضح أن تجارة الصابون المقدسى بدمياط لقت سوقًا رائجة تهافت عليها تجار دمياط، حيث أمدهم تجار القدس بكميات كبيرة منه دعمها غزارة إنتاج الزيتون بالقدس وضواحيها بجانب كثرة الصبانات التي نشأت لتصنيع الصابون من زيت الزيتون قرب مزارع أشجار الزيتون، ومن هنا نشأت علاقات تجارية رائجة بلغت مئات القناطير من الصابون المقدسي(٤).

واستكمالاً لدورة نشاطهم التجاري قام غالبيتهم بتخزين سلعهم بوكالات دمياط، خاصةً الصابون المقدسي وهو من أشهر منتجات القدس التي وجدت سوقًا رائجة في دمياط خاصةً ومصر عامةً، حيث أسس بعض المقدسيين شركات كبيرة الحجم لتصريف السلع المقدسية بالأسواق الدمياطية، منها شركات أسسها الأشقاء داخل نطاق العائلة الواحدة، بجانب شركات أخرى خارج نطاق العائلة(٥).

وقد أسست هذه الشركات لنقل التجارة من دمياط للقدس من خلال الطريق البري الساحلي عبر غزة لسيناء ثم دمياط، وأحيانًا أخرى تنقل عبر الطريق البحري، وفى رحلة الذهاب يحملون الغلال للقدس للتجارة فيها، وفي رحلة الإياب يعودون محملون بالصابون المصنوع من الزيتون المقدسى الشهير للتجارة فيه بدمياط، ومن خلال دمياط يقومون بتوزيعه على باقي مدن وقري مصر(٦).

ومما لا شك فيه أن الصابون المقدسي من أهم الأنواع التي زاد الإقبال عليها في دمياط خاصةً ومصر عامةً، كما أن التجار المقدسيين كانوا ينظرون لدمياط على أنها محطة رئيسية لتجارة وتوزيع الصابون في جميع أنحاء مصر، لذلك امتلكوا وكالات وغيرها لتخزين الصابون بدمياط، ولم يكن الصابون فقط من السلع الفريدة التي حملها المقدسيين لدمياط، حيث أتوا بالقطن أيضًا للتجارة فيه بدمياط، ويمكن القول بأن الإنتاج والتجارة بالمدينتين على السواء مروا بفترات من الانتعاش، وتعرضوا أحيانًا أخرى لفترات من الركود، وأتاح هذا الإنتعاش لعدد من المقدسيين في فترات مختلفة أن يحققوا توازنًا بين مناطق غزارة الإنتاج وندرته لإحداث نوعًا من التكامل بين المدينتين، وبدأ ذلك يتزايد بشكل تدريجي مع استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالمدينتين، ومن ناحية أخري ارتبط نشاطهم رواجًا وكسادًا في فترات متفاوتة ارتباطًا بالظروف الإنتاجية ومدى حجم الطلب الداخلي والخارجي على إنتاجهم صعودًا وهبوطًا، حيث كان في كل مدينة على أقل تقدير شبكة من التجار تسيطر على اقتصادياتها. ومن ناحية أخري لعب بعض المقدسيين دورًا رئيسيًا في مجال تمويل الإنتاج، وشاركوا بعض المنتجين في عملية الإنتاج، كما أن المدنيين الذين كانوا يستثمرون أموالهم في التجارة والإنتاج الريفي (ومنهم المقدسيين) بحثوا عن وكلاء أو شركاء لهم علاقة بالمكان الذي يرغبون الاستثمار فيه، فالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمقدسيين جعل منهم أكثر قدرة على كسب ثقة التجار للتعامل معهم وإدارة قروض الإنتاج وتنظيم تسليم المحاصيل إلى تجار المدن(٧).

وقد نتج عن الازدهار التجاري بدمياط آثار إيجابية انعكست بشكل كبير على الحركة العمرانية بالمدينة، فمثلاً في بداية الممارسات التجارية لغالبيتهم بدمياط عملوا كدلالين وغيرها من المهن المعاونة للتجارة، وتوازت حياتهم الاجتماعية مع ظروفهم الاقتصادية، حيث كان بعضهم يسكنون في بداية أمرهم بمنازل مستأجرة

بلغ متوسط إيجارها الشهري ١٢,٣ نصف فضة، مما يدل على تواضع المبنى ومحتوياته، ومع مرور الوقت في ظل رواج النشاط التجاري حقق كثير منهم عوائد مادية قاموا من خلالها بشراء منازل خاصة بهم، وعقبها اشتروا عقارات كاستثمار وتركوها مدة، وعندما حققت سعر مناسب قاموا ببيعها كاستثمار عقاري، وبذلك لم يقف نشاط المقدسيين عند تجارة السلع المتبادلة بين دمياط والقدس فقط بل كان لهم نشاط عقاري ملحوظ بدمياط، وهذا وذاك أحدث لهم حراك اجتماعي صاعد(٨).

وهكذا أخذ بعض المقدسيين على عاتقهم تنويع نشاطهم التجاري في سلع متنوعة في محاولة منهم لتجنب المغامرة بأموالهم في تجارة سلعة واحدة قد تتعرض لهبوط مفاجئ في أسعارها لعدم تصريف إنتاجها في بعض الفترات، وبذلك كان باستطاعتهم تعديل نمطهم التجاري بما يتوافق مع مصالحهم.

والمؤكد أن النشاط المكثف والمتشعب لبعض المقدسيين في داخل وخارج دمياط بمناطق أخرى كبلاد الشام مثلاً، كان من أهم الأسباب المباشرة لتوكيل أصدقائهم بتصريف صفقاتهم التجارية نيابةً عنهم ببلاد الشام، ويمكن القول بأن جميع التجار مارسوا نشاطهم التجاري دون أية قيود، واستثمروا أموالهم في تجارة السلع الغذائية بين دمياط والقدس، وبذلك تمكنوا من تنمية ثرواتهم، فمثلاً كان هؤلاء التجار يأتون بسلع القدس (وعلى رأسها الصابون والدخان) لتصريفها في أسواق دمياط، ويعودون محملين بالسلع الدمياطية خاصةً الغلال وبعض السلع الكمالية الأخرى، وتشتد حركة التجارة لتصل إلى قمة رواجها بين دمياط والقدس عقب موسم الحصاد، فيأتي المقدسيين بسلع بلادهم لتصريفها بأسواق دمياط ثم يعودون محملين بالسلع الدمياطية، بمعنى أنهم يستثمرون أموالهم في التجارة ذهابًا وإيابًا، وكثيرًا ما كانوا يستبدلون الصابون

المقدسي بالأرز الدمياطي، وعلى حد قول إحدى الوثائق " أنه عوضه ١٥٠ أردبًا من الأرز الأبيض عما كان يستحقه بذمته من الصابون وقدره ١٧ فردة"(٩).

والحقيقة أن نفوذ المقدسيين في مجال التجارة وتبادل السلع لم يكن في إطار دمياط فقط بل تجاوزها ليصل للقاهرة ومدن رئيسة أخرى كالإسكندرية وغيرها، حيث كان بعضهم شيوخًا للطوائف خاصةً المرتبط إنتاجها ببلادهم لخبرتهم في هذا المجال خاصةً مشيخة طائفة تجار الصابون، حيث كانت القاهرة تعتمد على الصابون المقدسي بشكل أساسي، وكان ضعف الكمية المعروضة منه يحدث أزمة للمستهلكين والتجار على السواء، فمثلاً كان " الشيخ يوسف المقدسي شيخًا لطائفة التجار بوكالة الصابون بالقاهرة... وأخوه الخواجا خليل المقدسي من التجار بوكالة الصابون... وأن الصابون القدسي قليلاً الآن وشيء يسير وأن جماعة المتسببين في بيع الصابون لم يكن عندهم من الصابون... وأنه قد حصل للتجار بالوكالة المذكورة الضرر الشديد "، وفى موضع آخر " حضر صابون من بيت المقدس"(١٠).

وفى خلال سنوات الأزمات الغذائية التي تحدث في القدس الشريف والتي كان نقص الحبوب فيها يمثل تهديدًا مباشرًا للسكان فإن الإدارة المركزية بإستانبول ترسل للباشا في مصر ليتدارك الموقف، فيصدر أوامره إلى الديوان العالي بالقاهرة الذي يقوم على الفور بإرسال أوامره لإرسال الكميات اللازمة لمواجهة الأزمة الغذائية بالقدس، ويتم إرسال هذه الأوامر بصفة خاصة لإدارة ميناء دمياط لقربها من القدس، ولكونها قاعدة رئيسة لإمداد بلاد الشام عامةً،

سواء للتجارة في سنوات رواج الإنتاج أو في وقت الأزمات الغذائية التي تحدث بها.

والحقيقة أن دمياط كانت المنقذ للقدس من الأزمات الغذائية التي تعرضت لها في بعض الفترات، حيث تم تلبية نداء الديوان العالي بتجهيز قمح، أرز، عدس وغير ذلك للقدس، وتم نقل ذلك بواسطة المراكب عبر البحر وبلغت الكمية ٧٨٢,٥ أردبًا، هذا بجانب كميات من الكتان، النحاس، الرصاص، الحبال، الليف، العسل وغير ذلك[١١].

وبالنسبة للإجراءات التي يتم اتخاذها عند عملية الشحن بالموانئ، فإنه بمجرد وقوف السفن المراد شحنها يتم تعينها من قبل معاوني الإدارة بالموانئ للتحقق من حجم الكمية، ويتم تدوين الكمية ووزنها بكل دقة، وتُسجل في قوائم تتضمن اسم التاجر والكمية المصدرة ووجهتها، واسم وكيل التاجر أو شريكه الذي ستصل إليه الكمية، فضلاً عن اسم قبطان السفينة وتعهده بتسليم الكمية المذكورة لشركاء التجار، بالإضافة لوجود ضامن للسفينة لضمان توجهها للجهة المراد الوصول إليها، وذلك في محاولة لضمان عدم التوجه لمناطق أخرى، ويتم التأكيد على وجود ضامن في حالة الشحن على السفن الأجنبية.

وعلى الصعيد الاجتماعي فقد نشأت علاقة قوية بين المقدسيين وبعض تجار دمياط أساسها المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي سرعان ما تدعمت واتسع نطاقها لتأخذ أبعادًا اجتماعية كالمصاهرة فيما بينهم، حيث حرص كثير منهم على الزواج من بنات بعض تجار دمياط ليكونوا أكثر اندماجًا بالمدينة اقتصاديًا واجتماعيًا[١٢].

علاقة المقدسيين بالإدارة

تنوعت علاقة المقدسيين برجال الإدارة السياسية والقضائية بدمياط وبرزت هذه العلاقة بشكل خاص في القرن الثامن عشر، حيث إن الاضطراب السياسي الكبير في أواخر القرن الثامن عشر نتيجة لإحياء النظام المملوكي قد أثر بشكل أكثر إيجابية على مكانة المقدسيين بدمياط خاصةً، وكان تنصيب على بك الكبير (١٧٦٠ ــ ١٧٧٢ م) كشيخ للبلد أو الحاكم الفعلي للقاهرة ــ في حقيقة الأمر ــ بداية نهاية السلطة الحقيقية للدولة العثمانية في مصر، وقاد عصبته (بيت قازدوغلى) إلى السيطرة بهزيمته لبيوت المماليك الأخرى التي تنافسه على السلطة، وقد وصل الضعف بالبيوت المنهزمة أنها لم تلعب بعدها أي دور بارز على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لدرجة أن الجبرتي أطلق عليها لقب "البيوت القديمة"، وتبع علي بك هذا النجاح بالتخلص من منافسيه فى بيت قازدوغلى وثبت سلطانه[١٣]، وخلال هذه الأحداث مكن على بك الشوام عامةً من اقتصاديات دمياط خاصةً الجمارك، وبالتالي ازداد نشاط المقدسيين بدمياط خلال هذه الأحداث.

وتجدر الإشارة إلى أن المقدسيين كان لهم نفوذ واضح في جمارك دمياط منذ وقت مبكر من العصر العثماني، فبعضهم عمل مباشرًا بديوان الثغر، وفى نفس الوقت عملوا على نقل البضائع والسلع من دمياط للقدس بحكم موقعهم المتميز في الجمارك كما امتلكوا بعض المراكب لنقل البضائع من دمياط للقدس والعكس، وقد وفروا نفقات النقل، وهكذا حققوا عوائد من خلال تجارتهم ونقلهم السلع للآخرين على حدٍ سواء، حيث كانوا يحملون على مراكبهم

ولحسابهم الخاص كميات كبيرة بلغت في بعض الأحيان ٦٠٠ أردب فول منقولة من دمياط للقدس الشريف[١٤].

حصاد البحث

هكذا يتضح أهمية دور المقدسيين في تجارة ونقل السلع بين دمياط والقدس، ودورهم التجاري المؤثر في مدينة دمياط، ومدى محاولتهم توثيق صلتهم التجارية والاجتماعية بتجار دمياط للحصول على موطئ قدم بهذه المدينة المهمة إنتاجيًّا وتجاريًّا، وازدياد نفوذهم في ميناء دمياط مع بروز نجم على بك الكبير الذي فتح لهم أفاقًا تجارية وإدارية بميناء دمياط على حساب اليهود، بمعنى أنه تخلص من اليهود الذين كانوا بمثابة الجرثومة التي انتشرت في الموانئ المصرية آنذاك، فكثيرًا ما سهلوا من عملية تهريب السلع الغذائية لبلدان أوروبا بحكم مواقعهم الإدارية المتميزة في الموانئ المصرية خاصةً ميناء دمياط؛ مما أحدث أزمات غذائية داخل مصر وبعض ولايات الدولة العثمانية المعتمدة على الغلال المصرية، وهكذا تخلص على بك منهم وأحل محلهم الشوام.

هوامش البحث

١– رضا أسعد السيد محمد شريف: محصول الأرز وتجارته في القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب ــ جامعة المنصورة، ٢٠٠٥، ص ١٤٠ ــ ١٤٢.

٢– محكمة دمياط، س ٧١، ٩٣، ص ٤٧، الأحد ١٨ جماد أول ١٠٣٥ هـ / ١٥ فبراير ١٦٢٦ م.

٣ – محكمة دمياط، س ٣٧، م ٣٧٦، ص ١٠٢، الجمعة ١ رمضان ١٠٠٥ هـ / ١٨ ابريل ١٥٩٧.

٤ – محافظ الدشت، محفظة ٦٢، ص ٨٣٩، الجمعة ٢٥ جماد ثاني ٩٧٤ هـ / ٦ يناير ١٥٦٧م؛ محفظة ١٢٤، ص ١١٧، الجمعة ٢٠ ربيع ثاني ١٠١٥ هـ / ٢٥ أغسطس ١٦٠٦ م؛ محفظة ١٤٧، ص ٦٦، الأحد ١٧ ذي الحجة ١٠٣٩ هـ / ٢٨ يوليو ١٦٣٠ م؛ محكمة دمياط، س ١٠، م ٦٥٣، ص ١٨٥، السبت ١٧ ربيع ثاني ٩٧٩ هـ / ٧ سبتمبر ١٥٧١م؛ س ٣٩، م ٥٠٢، ص ١٥٨، الأحد ٩ شوال ١٠٠٨ هـ / ٢٣ ابريل ١٦٠٠ م.

٥ – محكمة دمياط، س ٨٦، م ٦٨، ص ٣٠، الاثنين ٢٨ جماد آخر ١٠٥٠ هـ / ١٥ أكتوبر ١٦٤٠ م.

٦ – محكمة دمياط، س ٤٤، م ١٧١، ص ٨٧، الخميس ٢٣ ربيع آخر ١٠١٤ هـ / ٨ سبتمبر ١٦٠٥ م؛ س ٤٧، م ٣٩٣، ص ٢٠٠، الأربعاء ٢٥ شعبان ١٠١٧ هـ / ٣ ديسمبر ١٦٠٨ م.

٧ – محكمة دمياط، س ٥٠، م ٢١٢، ص ١١٠، السبت ٢١ جماد ثاني ١٠٢١ هـ / ١٨ أغسطس ١٦١٢ م؛ س ٥٥، م ٢١٣، ص ٩٣، الاثنين ٤ رمضان ١٠٢٤ هـ / ٢٨ سبتمبر ١٦١٥ م.

٨ – محكمة دمياط، س ٣٧، م ٢٤٢، ص ٨٤، الأحد ٢٢ محرم ١٠١٦ هـ / ١٩ مايو ١٦٠٧ م؛ س ٨٥، م ٧١، ص ٣٧، دت.

٩ – محكمة دمياط، س ٤٦، م ٢٣٥، ص ١٢٧، الاثنين ٤ ربيع ثاني ١٠١٨ هـ / ٦ يوليو ١٦٠٩ م؛ سحر على حنفي: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ١٤٧.

١٠ – محكمة الإسكندرية، س ٥، م ٤٧، ص ١١، الخميس ١٣ ربيع ثاني ٩٦٧ هـ / ١١ يناير ١٦٥٠ م؛ محكمة الباب العالي، س٦٠، م ٥٠٦ ص ١٣١، الاثنين ١٨ محرم ١٠٠٣ هـ ٣ أكتوبر ١٥٩٤ م؛ س ١٢٦، م ١٩٤، ص ٩١، السبت غاية ربيع الثاني ١٠٥٨ هـ / ٢٣ مايو ١٦٤٨ م.

١١ – محكمة دمياط، س ٤٦، م ٢٠، ص ٩، سنة ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م.

١٢ – محكمة الإسكندرية، س ٥، م ٤٧، ص ١١، الخميس ١٣ ربيع ثاني ٩٦٧ هـ / ١١ يناير ١٦٥٠ م.

١٣ – رضا أسعد السيد محمد شريف: النشاط الاقتصادي لمشايخ قرى الدلتا في العصر العثماني (٩٢٣ ــ ١٢١٣ هـ / ١٥١٧ ــ ١٧٩٨ م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب ــ جامعة المنصورة، ٢٠٠٨، ص ٤١١ ٠ (ملحوظة: الرسالة حالياً تحت الطبع بعنوان: أعيان الريف المصري في العصر العثماني (١٥١٧ ــ ١٧٩٨ م) ٠

١٤ – دمياط، س ٣٥، م ٨٣، ص ٢٢، دت.